آراء ناصر سبحاني في كتابه (رسالة في علوم الحديث)، دراسة نقدية.

الدكتور فؤاد سيف الله جمشير أكبر.

وزراة التعليم العالي والبحث العلمي /جامعة السليمانية/كلية العلوم الإسلامية/قسم أصول الدين .

Ministry of Higher Education and Scientific Research / University of Sulaymaniyah / College of Islamic Sciences / .Department of Fundamentals of Religion

The title of the research / the opinions of Nasir Sobhani in his book (A Message in the Sciences of Hadith), a critical .study

.Name: Dr. Fuad Saifullah Jamsheer Akbar

.Specialization: Hadith of the Prophet

Scientific title: teacher.

Foud.jamshed@univsul.edu.iq

المقدمة:

وفيها شرح خطة البحث، وسبب اختياري لهذا البحث، وحدود البحث، وقدمت بين يدي البحث بتوطئة.

شرح خطة البحث: وقد اشتمل هذا البحث على مبحثين، المبحث الأول وفيه التعريف بالمؤلف فذكرتُ في المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وولادته، ووفاته. وذكرتُ في المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم، وذكرتُ في المطلب الثالث: شيوخه. وذكرتُ في المطلب الرابع: بعض مؤلفاته. وأما المبحث الثاني فيتكون من ثلاثة مطالب، المطلب الأول، آراء سبحاني في عدالة الصحابة، وأما المطلب الثاني، في آراء سبحاني في أخبار الآحاد، والمطلب الثالث: في آراء سبحاني في شرط الراوي بأن يكون فقيهًا حتى يقبل روايته، ثم الخاتمة.

سبب اختياري لهذا البحث:سبب اختياري لهذا البحث يرجع إلى سببين رئيسيين، هما:

السبب الأول: قيمة الكتاب عند المتأثرين بمَنهج ناصر سبحاني [١]، وقد سمعتُ من بعض الإخوة أن بعض المتأثرين بمنهجه جعل هذه الرسالة منهجًا للتدريس. فأردتُ أن أُبيّن للقارئ شيئًا من أخطائه لئلَّا يَتَّخِذُوهُ عُمدةً في هذا العلم، والرجل كان أجنبيًا عن هذا العلم، فلم يُعَرَّف له شيخ في هذا العلم!!

السبب الثاني: كان سبحاني يَسير على نهج القائلين بأن أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم الصحيحة لا يُعَدُّ حُجَّةً بنفسها إلاَّ إذا وافقها القرآن العظيم [٢]، بل انفرد بالقول أنَّ السُّنة ليست المصدر الثاني في التشريع وإن كانت صحيحة، بل هي مصدر ثانوي، وهذا القول لم يُسبَق إليه [٣] حسب علم الباحث.

حدود البحث:

لم أتجاوز في بحثي هذا إلاَّ بعض ما في رسالة ناصر سبحاني في علوم الحديث لئلا يتسع البحث وتترامى أطرافه، فَأَتيتُ على أصول المسائل التي أثارها، وبقيت أشياء لم يَسَعْ إيرَادُهَا في هذه العجالة، ولي إن شاء الله تعالى معه جولات وكرَّات، فإنَّ في جعبتي مسائل كثيرة ليست هنا موضع بسطها [٤].

توطئة:

الحمد لله تعالى أن أكرم علماء الحديث فقيَّضَهُم لخدمة السُّنة المحمدية على صاحبه أفضل الصلاة والسلام، وحمل لواء الدفاع عن الرسالة الإسلامية وحمايتها من كيد الكائدين وعبث العابثين. تحت وطأة ما تمر بها الأمة من نكبات وضعف وهوان، وفي ظل هذه الظروف البائسة من التخلف المادي للمسلمين، وتحت تأثير القوة الإعلامية الغربية والضغوطات النفسية التي نتعرض له نحن معاشر المسلمين قد يتوهم البعض أن بإمكانه الإتيان بقواعد وضوابط جديدة تكون فعَّالة في إنهاض الأمة بحجة أن علينا أن ننظر قبل الأحكام في غاياتها، فمثلاً : أن للطب أصولاً، ولتلك الأصول غايات ووسائل فبعضها ثابت وبعضها متغير، فهل من الحكمة أن يلتزم الأطباء المعجبون بابن سيناء مثلاً بما كان يستعمله من أدوات وطرق في العمليات الجراحية بحجة الاعتزاز بابن سيناء [٥] ؟ولو عاش ابن سيناء بيننا الآن بعد هذا التطور الملحوظ الحاصل في علوم الطب، فهل يلتزم بالوسائل القديمة قبل أكثر من ألف سنة؟ فالحكمة عند ناصر سبحاني تقتضي إحداث بعض الطرق الجديدة؛ لأن (البقاء على مقتضى حكمٍ متطور بعد تطور ظرفه لا يرتكبه إلاَّ الجاهل بحقيقة ذلك الفعل أو المتبع للهوى) [٦].فلا بد أن ننظر في الوسائل والغايات فكما أن العلوم الطبيعة قد تطور تطورًا كبيرًا، فتُرِكَتْ الوسائل القديمة مع بقاء الغاية وهي لخدمة للإنسانية، فلا بد لنا نحن أيضًا – في رأي سبحاني– أن نطور طرق التصحيح والتضعيف، ومراجعة آرائنا حول رواة الحديث ومنهم الصحابة الكرام فنحكم عليهم أحكامًا جديدة بمقتضى خدمة الدين وتطوير المسلمين!!

قلت: وهذا الكلام الباهت لا يتفوه به إلاَّ من ليس له معرفة بعلوم الحديث أو معاند مكابر للحقائق العلمية، فكيف نَقِيسُ العلوم التجريبية التي أساسها التغير والتقلب والتطور المستمر على علم الرواية وعلم الرجال الذي أُسّه الاستسلام والخضوع لجهابذة نقاد الأثر الذين أفنوا أعمارهم بالبحث والتنقيب وتمحيص الروايات فقيدوا السُّنة النبوية تَقْيِيدًا مُحكَمًا، وبينوا لنا صحيحها من سقيمها، وبينوا لنا رواة ضِعَافِ الأخبار من أضدادهم من الحفاظ الأخيار!! فأنى للمعاصر أن تكون له من الوسائل التي كانت عندهم أو ما يماثلها أو يدانيها هذا من المحال!!

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وولادته، ووفاته.

- **أولاً: اسمه:** هو ناصر بن محمد رشيد بن كاكه أحمد بن سبحان، بن آغا ويس، بن رسول كورده بن محمد بن إلياس [٧].
- **ثانيًا: نسبه:** ينتسب ناصر سبحاني لجده الأكبر سبحان آغا ويس، وترجع أصول العائلة إلى العالم الكردي مولانا كشايش [٨].

• **ثالثًا: ولادته:** ولد سبحاني في الثاني عشر من محرم سنة١٣٧١هـ مصادف لسنة ١٩٥١م في قرية دوريسان في ضواحي مدينة باوه الإيرانية التابعة لمحافظة كرمانشاه [٩].

• **رابعًا: وفاته:** في مساء ١٨ حزيران سنة ١٩٨٩م، داهمت قوات الأمن الإيرانية منزل صديقه فاروق فرساد في سنندج؛ إذ كان يقوم عنده كضيف واعتقلت ناصر سبحاني، وفي ١٩ آذار ١٩٩٠ وقع عليه حكم الإعدام في السجن المركزي في سنندج، وكان عمره آنذاك ٣٨ عامًا [١٠].

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم

: بعد ختم القرآن لمدة أربعين يومًا عند ميرزا إبراهيم مراد [١١]، شرع في تعلم اللغة العربية لمدة شهرين في مدينة باوه [١٢] ،ثم رحل إلى قرية نودشة ليدرس عند المُلا عبد الفتاح محمد مطلق، ثم باقتراح من المُلا عبد الفتاح رجع إلى مسقط رأسه فالتحق بمدرستها وكانت تقع في المسجد الكبير ودرس عند الملا محمد زاهد ضيائي النحو وبعض كتب التفسير وبعض كتب الفقه على المذهب الشافعي، ثم رحل إلى قرية شِلم جاران فدرس عند الملا محمد بداغي لمدة ستة أشهر، ثم رحلة الى قرية كاني سانان لإنهاء دراسته على يد الملا محمد أمين عالي الكاني ساناني [١٣].

المطلب الثالث: شيوخه:

قد مرَّ في المطلب السابق شيوخ ناصر سبحاني وهم على التوالي: ميرزا إبراهيم مراد، والمُلا عبد الفتاح محمد مطلق، والملا محمد زاهد ضيائي وهو أكثر شيوخه قراءة عليه ومكثًا عنده إذ مكث عنده قرابة ثلاث سنوات، والملا محمد بداغي، ومحمد امين عالي كاني ساناني وهو الذي تخرج به.

المطلب الرابع: بعض مؤلفاته:

فتاوى معاصرة حول المستجدات الراهنة في إيران والعالم كله. شرح تهذيب مدارج السالكين لابن القيم الجوزية. الولاية والإمامة بلغتي العربية والفارسية. رسالة في علوم الحديث. رسالة الآلام من أرض البلايا إلى معشر الأنبياء والمرسلين. زبدة كتاب الاعتصام للإمام الشاطبي. إثبات وجود الله بالفارسية، وغيرها [١٤].

المبحث الثاني: عدالة الصحابة:

المطلب الأول: آراء ناصر سبحاني في عدالة الصحابة.

فيما يتعلق بالصحابة وهل هم عدول يقول سبحاني:(قالوا: الصحابي من رآه رسول الله أو رآه هو مؤمنًا. ثم قالوا: الصحابة كلهم عدول. فلم يكن ينبغي أن يقوله من يعلم الفرق بين ما يُنشئه قضاءُ بضع سنين في ملازمة إمام الهُدى من الملكات الطيبة والأخلاق الحسنة وبين ما يَحدث في لقاءات عابرة وزيارات عاجلة من أحوال عارضة زائلة) [١٥].وقال أيضًا معلقًا ومعترضًا على تعريف الصحابي:(.. وإن كان المراد أنَّ الذين كانوا مؤمنين في الظاهر كلهم عدول فقولٌ ليس عليه دليل؛ بل إنه مخالفٌ لكثير كثير من آيات كتاب الله مباينٌ للواقع...) [١٦].وقال مقرًا أن كل مؤمن عدلٌ ولكن لا يعفي نفسه من البحث والتقصي عن أحوال الصحابة في حدود الإمكان والمتاح فقال:(.. ولكن ذلك لا يعفينا من البحث في حدود الإمكان لتمييز من هم مؤمنون حقًا عن غيرهم؛ بل إنه يقتضيه،) [١٧]**قلت:** الناظر في كلام السبحاني في هذه المسألة يتمحور حول ثلاثة محاور:

• **المحور الأول:** يقول: لا دليل على أن كل مَن رَأى النبي صلى الله عليه وسلم وآمن به ظاهرًا فهو صحابي، وبالتالي فهو عدلٌ، وأن هذا التعديل مخالف للقرآن، فلا ينبغي أَنْ يُعَدَّ من الصحابة من رآه اتفاقًا أو زاره لمامًا أو ألمّ به لغرض وانصرف عن قريب، وإنما نعني بالصحابة الذين لازموه، وعزروه، ونصروه، فالذي وَفَدَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة واحدة ورَآهُ رؤية عابرة لا يكون عنده صحابيًا وبالتالي فَقَدَ اسم الصحبة بالمعنى الشرعي!!

قلت: بل قوله هذا مخالف لظاهر القرآن، فإن القرآن العظيم قد عَدَّلَ الصحابة جميعًا ولم يجعل له قيدًا سوى الإيمان بالله تعالى وبِنَبِي الإسلام يقول الخطيب البغدادي: (عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن) [١٨].ومن هذه النصوص القرآنية: **قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ}** [١٩].ففي هذه الآية يخاطب الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم ويُبَيِّنُ له أنه كافيه وحسبهُ وحده، وكافي وحسبُ متبعيه من المؤمنين وهم آنذاك الصحابة الكرام فسماهم بالمؤمنين؛ وهم أفضل مَنِ اتَّبَعَهُ وَأَوَّلُهُم، ولم يجعل الله تعالى لإيمانهم قيدًا أو شرطًا من طول الصحبة، وكثرة المجالسة أو أن يختصوا به بخاصية سوى الإيمان به واتباعه. **وقال تعالى: {يَوْم لَا يخزي الله النَّبِي وَالَّذين آمنُوا مَعَه نورهم يسْعَى بَين أَيْديهم وبأيمانهم يَقُولُونَ رَبنَا أتمم لنا نورنا واغفر لنا إِنَّك على كل شَيْء قدير)** [٢٠].فرتب الله تعالى في هذه الآية على إيمان الصحابة الكرام بالله تعالى وبِنَبِيِّهِ صلى الله عليه وسلم والمَعِيَّةِ معه في

حياته أمورًا عظامًا منها: الوعد بعدم الخزي والإهانة في الآخرة كما يُخزى الظلمة ويهانون، وأن نورهم يسعى بين أَيدِهِم حين ينطفئ نور المنافقين، ثم طَلَبَهُم من الله جل وعلا إتمام النور واستنارته، وغفران الذنوب وهذا المطلب العظيم يدل على علو كعبهم ورسوخ أقدامهم عند الله جل ذكره!!ولم يشترط الله تعالى لهم طولَ الصحبة لنبيه صلى الله عيه وسلم وكثرة التردد عليه سفرًا وحضرًا.**وقال تعالى: {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَماءُ بَيْنَهُمْ تَراهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْواناً سِيماهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ}** [٢١].

وهنا قد أَثنَى عليهم ربُّهم وأحسن الثناء ورفع ذكرهم وقدرهم ووصفهم بالشدة على أعدائهم من الكفار ،وَالرَّحمَة والألفة فِيمَا بَينهم، وهذا بمكنون علمه جل ثناؤه السابق فيهم، فما قدروا أن يتعدوا هذه الصفات ولا يقصروا عن شيء مما وصفهم الله به بَعْدُ. قال العلائي:(وهي أيضاً شاملة لجميع الصحابة رضي الله عنهم؛ لأن كل من أقام معه صلى الله عليه وسلم ساعة ثبت إتصافه بأنَّه ممن معه فكان المدح في الآية شاملاً للكل رضي الله عنهم) [٢٢]**وقال تعالى: {لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا}** [٢٣]. وهنا أوجب لهم جل وعلا الرضا ببذل نفوسهم لله تعالى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمدحهم غاية المدح، وأثنى عليهم غاية الثناء وهو الرضا، وأظهر صدق وصحة إيمانهم؛ إذ كانوا ألفًا وخمسمائة صحابي ممن بايعوه صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة على مناجزة قريش الحرب، وعلى أن لا يفرّوا، ولا يولوهم الدبر، وقد أخبر الله سبحانه وتعالى أنه رضي عنهم، فمن ادعى بعد ذلك في أحد منهم أنه قد سخط عليه، لزمه بيان ذلك بدليل قاطع عن الله تعالى، ولا سبيل إلى ذلك [٢٤].والذي يمعن النظر في أسماء تلك الطائفة المؤمنة المجاهدة المَرضِيَّة عنها من قبل الله تعالى، عَلِمَ يَقِينًا أنهم هم بِأعيَانِهِم نقلوا لنا كل أو جل سنة نبينا صلى الله عليه وسلم، كما أنهم بِأعيَانِهِم نقلوا لنا كل القرآن العظيم فمن شك في الصحابة الذين نقلوا لنا السُّنة، فلا بد له أن يشك في أولئك الذين نقلوا لنا القرآن العظيم أيضًا.

• **المحور الثاني:** يرى الأستاذ ناصر أنه ليس كل من كان مؤمنًا في الظاهر فهو عدل، والقول بأن الصحابة كلهم عدول قولٌ ليس عليه دليل؛ بل إنه مخالفٌ لكثير كثيرٍ من آيات كتاب الله مباينٌ للواقع[٢٥].الجواب على ما ذهب إليه الأستاذ ناصر من عدة وجوه

• **الوجه الأول:** لقد أثبتنا آنفًا في المحور الأول من خلال عرض تلك الآيات الكريمات أنها تشهد بفضل ومكانة جميع الصحابة دون شرط أو قيد سوى إيمانهم الظاهر. قال ابن حبان:(فمن أخبر الله جل وعز أنه لا يخزيه في القيامة لَبِالحَرِيِّ أَنَّ لا يُجَرَّح) [٢٦].فمن تنقص من أحدهم، أو أخرجه مما وعده الله، فقد رد قول الله تعالى [٢٧].

• **الوجه الثاني:** العدالة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كانت منوطة بظاهر الإسلام، فمن نطق بالشهادتين وحَسُن إسلامه ولم يظهر منه ما يخالف ظاهره الإسلام كان عدلاً، ولهذا اقتصر النّبيّ– صلى الله عليه وسلم – في قبول خبر الأعرابي على رؤية الهلال لظاهر إسلامه [٢٨] ، وكان يرسل الرسل فرادى لتبليغ الإسلام كما أرسل معاذاً إلى أهل اليمن [٢٩] ،ويكتب الرسائل إلى الملوك وإلى كل جبار[٣٠]، ويحمله أفرادٌ من الصحابة يدعون الكفار إلى توحيد الله ونبذ الشرك بالله جل ثناؤه ويُحَمِّلَ الملوك آثام رعيته إذا لم يستجيبوا لدعوته صلى الله عليه وسلم وهكذا. وكل ذلك؛ لأن أحوالهم كانت معلومة مستقيمة مستغنية عن اعتبارها. فالعدالة ثابتةٌ لجميع الصحابة رضي الله عنهم، وهي الأصل المستصحب فيهم.

• **الوجه الثالث:** إن الصحابة الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في أحلك الظروف والمواقف وأقساها وكان أحدهم غير عابئ بما يُصِيبهُ من أَذَى قومه، فلا يُتصور أن أحدهم يكذب في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم (فلو كان ذلك لما اتّبعوا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ومالوا عن إلف دين الآباء والأتراب والقرباء إلى أمرٍ لم يسبق لهم به أُنس، ولم يسمع له ذكر، شاقّ على القلوب، ثقيل على النّفوس) [٣١].ولابد من التنبيه ها هنا على أن معنى العدالة عند علماء الحديث ليست بمعنى ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية منهم، وإنما مرادهم أن المتصف بها يتجنب الكذب في الرواية، والانحراف الظاهر والجهر بالمعصية فهذا المعنى هو مراد المحدثين من قولهم: الصحابة كلهم عدول [٣٢].قال الشيخ عبد العزيز الدهلوي:(ولقد تتبعنا سيرة الصحابة كلهم حتى من دخل منهم في الفتنة والمشاجرات، فوجدناهم يعتقدون الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم أشدّ الذنوب، ويحترزون عنه غاية الاحتراز، كما لا يخفى على أهل السير) [٣٣].

• **الوجه الرابع:** إن الذي يهمنا نحن معاشر المسلمين الذين جاءوا من بعد عصر الصحابة الكرام إلى قيام الساعة هي حالة الصحابة من الجانب الروائي، فالمطلع على كتب ودواوين السُّنة اطِّلاعًا واسعًا وعميقًا وهمّهُ البحث عن الحق والحقيقة عَلِمَ حق اليقين أن الأغلب الأعم من أحاديث النبي صلى الله عليه تدور على الصحابة المشهورين المعروفين بسيرتهم الطيبة، وأفعالهم الحميدة ولا يَهولنَّكَ ما قيل عن الأعداد الضخمة من الصحابة ممن آمنوا به، وبايعوه، ونصروه وأنهم كانوا مئة ألف وأربعة عشر ألفًا أو يزيدون قليلاً، بل عليك بِأُولَئِكَ الذين رووا عنه واقعًا من خلال رواياتهم في دواوين السُّنة مبثوثة مَعْلُومَة، هنا مربط الفرس ومعقد الأمر.فروايات هؤلاء هي التراث العلمي الحقيقي للأمة،

وما عدا هؤلاء فالجهل بهم لا يؤثر على الواقع العقدي والفقهي والتشريعي!! فأقصى ما قيل في عدد الصحابة ممن رآه وسمع منه صلى الله عليه وسلم يربو على مائة ألف وأربعة عشر ألف صحابي وهو ما ذهب إليهأبو زُرعة الرازي [٣٤].وتعقب الحافظ ابن حجر هذا القول وبين أنه قد صنف كتابًا حافلاً جمع فيه أسامي الصحابة الكرام، مع تمييزه وبيان الصحابي من غيرهم، ومع ذلك لم تبلغ الصحابة مِعشارِ ما أخبر به أبو زُرعة الرّازيّ [٣٥].وأسند البيهقي إلى الإمام الشافعي أن الصحابة كانوا حين توفي النبي الله صلى الله عليه وسلم بحدود ستون ألفاً، ثلاثون ألفاً بالمدينة، وثلاثون ألفاً في غيرها [٣٦]، وثبت بالسند الصحيح إلى الإمام سفيان الثوري أنه كان يقول:(من قَدَّمَ عليًا على أبي بكر وعمر فقد أَزرَى على اثني عشر ألفًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) [٣٧].وحدد الحاكم النيسابوري الرواة عن النبي صلى الله عليه من الصحابة وسلم بأربعة آلاف صحابي فقال:(وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم من الصحابة أربعة آلاف رجل وامرأة صحبوه نيفًا وعشرين سنة بمكة قبل الهجرة، ثم بالمدينة بعد الهجرة. حفظوا عنه أقواله وافعاله) [٣٨].وعلق الإمام الذهبي على هذا القول فقال:(بل لعل الرواية عنه نحو ألف وخمسمائة نفس بالغون أَلَفَينِ أبدًا، وأظنُّ أن المذكورين في كتابي هذا يبلغون ثمانية ألف نفس وأكثرهم لا يعرفون) [٣٩].

قلت: ومسند أحمد بن حنبل المطبوع الآن بين أيدينا قد تجاوز عدد ما فيه لمن سمَّى من الصحابة المسند رواياتهم من الرجال والنساء بحدود سبعمائة وثلاثين نفسًا [٤٠]، وقيل أنَّه حوى معظم الحديث النبوي، وكان الإمام أحمد يقول:(.. فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فارجعوا إليه فإن كان فيه وإلاَّ فليس بحجة) [٤١].ومسند ومصنف [٤٢]، أبي عبد الرحمن بَقِي بن مَخلَد القرطبي والذي يُعَدُّ أكبر مسند مصنف على وجه الأرض؛ إذ روى فيه على ما يربو عن ألف وثلاثمائة صاحب ونيّف [٤٣]، إلاَّ أنه مفقود الآن. وقد اطلع كثيرٌ من أهل العلم عليه قديمًا، واعتمده في مصنفاتهم ومؤلفاتهم الشهيرة [٤٤].فإذا أخرجنا أولئك الرجال ممن لم يثبت عند التحقيق أنهم من الصحابة في المسندين، فلا يبقى إلاَّ أقل من هذا العدد، فيصبح العدد الإجمالي دون مكرر بين المسندين بحدود ألف صحابي.وإذا أضفنا إلى ما في الصحيحين من الأحاديث التي ليست في المسندين [٤٥]، ثم أضفنا إليه ما في كتب السنن وبقية المسانيد والمعاجم ودواوين السُّنة، تحصل عندنا في هذا الباب على ما يربو عن ستمائة نفر من الصحابة أو أقل، فأصبح العدد بالإجمال نحو ألف وخمسمائة نفس يزيدون أو ينقصون قليلاً، وهذا العدد موافق لما قاله الحافظ الذهبي آنفًا في تقدير مجموع عدد الصحابة الرواة في مجموع مدونات السُّنة النبوية بنحو ألف وخمسمائة صاحبي تقريبًا [٤٦].إذًا يجب التفريق بين أمرين: العدد الهائل من الصحابة كما قال الإمامان سفيان الثوري والشافعي مقارنةً بالرواة من الصحابة الذين رووا عن النبي صلى الله عليه وسلم ووصلت رواياتهم إلينا.أمَّا سبب خفاء أسماء هؤلاء الصحابة الكرام في دواوين السُّنة فيعود إلى أن أكثرهم من الأعراب ممن استشهدوا أو ماتوا قبل أن تدون أحاديثُهم أو روى أحاديث إلاَّ أنه لم تدون لسببٍ من الأَسباب أو لم يرووا أصلاً لعدم حاجتهم للرواية واكتفوا بما رواه غيرهم من الصحابة المشهورين.فهناك مئات الآلاف بل الملايين من المسلمين يحفظون القرآن العظيم على ظهر القلب منذ نعومة أظفارهم وهذا لا يعني أن كل هؤلاء الحفظة يجلسون يعلمون الناس القرآن، وإنما تصدى للتدريس وتحفيظ القرآن قلة قليلة مقارنة بالعدد الهائل من الحفظة، وكذلك في رواية الحديث فَالحُفَّاظُ كثيرون والرواة منهم الذين جلسوا يحدثون الناس كانوا أهل تخصص في نشر سُنة النبي صلى الله عليه وسلم على ما تقتضي الحاجة إلى ذلك!وما صادفهُ المسلمون الأوائل من حروب الردة التي حدثت في خلافة الصديق رضي الله عنه وما تلته من أحداث عظام سرد جملتها كتب الأخبار والمغازي في أحداث السنتين وثلاثة أشهر من خلافته رضي الله عنه، ومن استشهد فيها من الصحابة ومن قتل من أهل الردة، ثم خلافة عمر الفاروق رضي الله عنه، وما حدثت فيها من فتوحات كثيرة شرقًا وغربًا من العراق وبقية الأمصار والذي استشهد فيها آلاف الصحابة، يضاف إليها ما أصاب الناس من مجاعة شديدة في السَّنة الثامنة عشرة للهجرة والتي تسمى عام الرمادة لكثرة ما هلك فيها من الناس، وطاعون عمواس وكان طاعونًا عم أهل الشام، ومات فيه أناس كثيرون من سادات الصحابة [٤٧] ما لا يحصي كثرتهم إلاَّ الله تعالى. وقيل إنه مات فيه خمسة وعشرون ألفًا من الصحابة [٤٨].وتجدر الإشارة ها هنا إلى أن الصحابة الكرام كانوا حريصين على التقليل من الرواية، فمع حرصهم الشديد على ملازمته في حله وترحاله ملازمة السوار في المعصم، فإنه لم يأتِنا منهم إلاَّ النزر اليسير من الأحاديث وذلك تورعًا منهم في الوقوع في الآثام فكانوا يُقَلِّلُونَ من الرواية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا!!يقول أنس رضي الله عنه – وهو الذي خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين:(إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثًا كثيرًا أن النبي – صلى الله عليه وسلم قال:(من تعمد عليّ كذبا؛ فليتبوأ مقعده من النار) [٤٩].وهذا لا يعني أنهم لم يرووا عنه صلى الله عليه وسلم إلاَّ الشيء اليسير، فهذا أنس رضي الله عنه صاحب هذه المقالة آنفًا قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في مسند أحمد ألفا ومئة وسبعًا وثمانين حديثًا، وأحصاه ابن الجوزي في مسند بقي بن مخلد بالمكرر مع مسند أحمد فبلغت ألفا ومائتين وستة وثمانين حديثًا وهو

ثالث ثلاثة من المكثرين بعد أبي هريرة وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهم جميعًا؛ لأن مقتضى الوقائع التي مَرُّوا بها اضطرهم اضطرارًا للرواية، فأكثر الصحابة روايةً للحديث على التوالي:

١- أبو هريرة [ت: ٥٧ هـ] ،٢- ثم عائشة [ت: ٥٧ هـ]، ٣- ثم أنس بن مالك [ت: ٩٠ هـ]،٤- ثم عبد الله بن عباس [ت: ٦٧ هـ]، ٥- ثم جابر بن عبد الله [ت:٥١ هـ]،٦- ثم أبو سعيد الخُدري [ت: ٦٣ هـ] ثم ٧- عبد الله بن عمر [ت:٧٣ هـ]،٨- ثم عبد الله بن مسعود [ت: ٣٢ هـ] ،٩- ثم عبد الله بن عمرو بن العاص [ت: ٦٣هـ] – رضى الله تعالى عنهم أجمعين [٥٠].فهؤلاء كلهم – عدا ابن مسعود- من طبقة صغار الصحابة؛ إذ عاشوا في النصف الثاني من القرن الأول مع التابعين؛ إذ دخل الناس بعد الفتوحات الإسلامية من العرب والعجم في دين الله أَفواجًا، وهؤلاء بقوا وطالت أعمارهم واحتاج الناس إليهم وكانوا أئمة يقتدى بهم ويحفظ عليهم ما كانوا يفعلون ويُستَفتَوْن فيُفْتُون، وسمعوا أحاديث فأدوها فحفظ الناس رواياتهم، وهذا يكشف لنا السر من إكثارهم وانتشار رواياتهم دون الأكابر من أصحاب رسول الله، -صلى الله عليه وسلم-، لأن؛ هؤلاء ماتوا قبل أن يحتاج إليهم رضوان الله عنهم جميعًا [٥١].ولا بد لنا من الإشارة ها هنا أيضًا على ضوء ما ذكرنا إلى قلة الرواة مقارنة بالعدد الضخم للأحاديث، فإن السر يكمن إلى تعدد الطرق للحديث الواحد لا المتون [٥٢]؛ إذ يُروى المتن الواحد من عشرات الوجوه، بالإضافة إلى تكرار الحديث من طريق عدة صحابي فنتجت بذلك العدد الهائل من الأحاديث مقارنة بعدد الصحابة القليلين.ومن هذا المنطلق نكتشف ويتبين لنا قلة أحاديث الأحكام مقارنة بالكمية الكبيرة للأسانيد؛ لأن مؤلفي أحاديث الأحكام جلُّ اهتمامهم ينصب على المتون دون الأسانيدقال البُوَيْطي: سئل الشافعي فقيل لـه:(كم أصول الأحكام؟ فقال: خمسمائة. قيل لـه: فكم أصول السُّنن؟ قال: خمسمائة) [٥٣].فظهرت في نهاية عصر التابعين المصنفات الكبرى التي جمعت أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم مرتبة على المسانيد والأبواب الفقهية، وقام عدد كبير من العلماء إلى جانب هذا بالتأليف في أسماء الرواة وطبقاتهم، وتجريح من استحق الجرح منهم، وتعديل من كان أهلاً لذلك، وقلما أُغفل شاردة أو واردة من حياة الرواة (ومنهم الصحابة) إلاَّ تعرض له إثباتًا ونفيًا، وقلة من كان يفلت من ميزانهم الدقيق. وكل ذلك لأجل أهمية الحديث في فهم القرآن العظيم تخصيصًا لعمومه، وتقييدًا لمطلقه، ومُبيّنًا لمجمله؛ فكأنّ الحديث يُعدُّ بمنزلة التفسير والشرح لمعاني أحكام القرآن، بل حتى بمجيئه بأحكام انفرد به دون القرآن العظيم ؛وكل ذلك متوقفة على صحة الحديث من عدمه وهي لا تتَأَتَّى إلَّا بمعرفة رجال الأسانيد الذين حملوا لنا هذه الدرر واللئالئ النفيسة فكان لا بد من جمع رجال الحديث واستقصائهم ومعرفة أحوالهم جرحًا وتعديلاً عند علماء هذا الشأن فظهرت الحاجة الماسة لجرد رواة دواوين السُّنة، وعمل تراجم لهم ليكونوا في متناول يد الباحثين ممن يريد معرفة أحوالهم جرحًا وتعديلاً فظهرت لذلك كتبًا وأسفارًا في علم الرجال، وقد أبدعوا أيما إبداع في هذه التصنيفات المفردة فصنف بعض العلماء كتبًا في طبقات الرواة، وخصوا طبقات الصحابة بمزيد عناية واهتمام وذلك لشرف منزلتهم وسبقهم، وكيلا يدخل في طبقتهم من ليس منهم. ومن أشهر الأئمة ممن أفرد أسماء الصحابة في مصنفات على حدة، الإمام البخاري في أول تاريخه الكبير، وابن أبي خَيثَمَة، والحافظ أبي عبد الله بن مندة، والحافظ أبي نُعيم الأصبهاني، والشيخ الإمام أبي عمر بن عبد البر، ومن أجمع الكتب الجامع لتراجم الصحابة الكرام كتاب الإصابة للحافظ ابن حجر، وكتاب (الجامع لما في المصنفات الجوامع من أسماء الصحابة) لأبي موسى الرُّعَيني الأندلسي.

- **الوجه الخامس:** من أراد أن يبحث في سيرهم وأيامهم لمعرفة حالهم ويحكم عليهم فلا بد له لزامًا أن يرجع إلى هذه الكتب والموسوعات الرجالية لأنه لا سبيل إلى معرفة رواة الحديث إلاَّ بالنظر في الموسوعات الرجالية، فلا بد من تقليد هؤلاء العلماء الذين أجمعوا على عدالة الصحابة جميعًا وأنهم مأمونون إلاَّ الفرد بعد الفرد من الذين يعدون على الأصابع ممن نصوا على أنهم كانوا منافقين [٥٤]، بل لم يعدوهم من زمرة الصحابة إلاَّ من حيث العرف اللغوي، ولم يثبت أو يصح أن منافقًا معلوم النفاق قد روي له في دواوين السُّنة قَطُّ.

المحور الثالث: يريد الأستاذ سبحاني إثبات صدق إيمان الصحابة، فلا يُعْفَي نفسه من أنَّ الصحابة قد ماتوا منذ مئات السنين فلا بد عنده من البحث في حدود الإمكان لتمييز من هم مؤمنون حقًا عن غيرهم [٥٥].

قلت: قد نبه الله تعالى المؤمنين على صفات المنافقين كيلا يغتر المؤمنون بظاهر أمرهم فيقع بذلك فسادٌ عظيم، من عدم الاحتراز منهم، فيدخلون في الإسلام ما ليس منه من اعتقاداتهم الفاسدة، وأفكارهم المنحرفة وإيمانهم المتصنع، فكان أحدهم يبطن الكفر ويظهر الإسلام، فرتب الله تعالى على هذا النفاق أن جعلهم في الدرك الأسفل من النارفإننا مضطرون اضطرارًا لِلُّجُوءِ إمَّا للقرآن العظيم؛ إذ ذم المنافقين في غير سورة من القرآن بأتم ذم، وَوصفهم بأقبح صفة في أحوالهم كلها، وَذكر سوء مآبهم وَمنقلبهم في الآخرة، وَما يعذبون به من أنواع العذاب [٥٦]، أو اللجوء إلى ما صح عن النبي الله صلى الله عليه وَسلم في وَصف النفاق وَالمنافقين في الدنيا وما يترتب عليه من عقاب في الآخرة.

ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم كلهم بأسمائهم، نعم قد أَسرَّ النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم أسماء بعض هؤلاء إلى حذيفة وذلك عند رجوعه من غزوة تبوك، حين مر بعقبة في جبل فتآمروا على النبي صلى الله وسلم فأرادوا أن يطرحوه من العقبة في الليلة فأُخبِرَ خبرهم، وكانوا اثني عشر رجلاً [٥٧]، وفي صحيح مسلم من حديث حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:(في أصحابي اثنا عشر منافقًا. فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط. ثمانية منهم تَكفِيكَهُمُ الدُّبَيْلَةُ سراج من النار يظهر في أكتافهم. حتى ينجم من صدورهم)، وفي رواية (كنا نخبر أنهم أربعة عشر) [٥٨]، وقد ذكر أهل السير أسمائهم [٥٩]، ولم يصح لهؤلاء رواية في دواوين السُّنة كرواة للحديث. وهناك منافقون لم يعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم أصلاً، ولهذا قال الله تعالى لِنَبِيِّهِ صلى الله عليه وسلم: {وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ} [٦٠].وقد بَيَّنَ النبي صلى الله عليه وسلم أوصافهم بيانًا شافيًا، وكان في عدم ذكر أسمائهم فوائد جمة. منها: تأليف قلوب الناس في المدينة بقسميهم المهاجرين والانصار، ومنها: إن جلَّ المنافقين كانوا يسكنون حول المدينة، ومن قبائل متحالفة مع الأنصار، ومنها: أن بعض أولئك المنافقين كانوا من رؤوس الأنصار فلم يكن من المصلحة ذكرهم بأسمائهم، ومنها: عدم فضحهم بذكر أسمائهم لعل الله تعالى يهديهم للحق، ومنها: استغلال أعداء النبي صلى الله عليه وسلم لأسماء هؤلاء للصد عن دين الله تعالى والإضرار بالدعوة [٦١]ومن ثَم يجب علينا الذهاب إلى كتب الرجال التي ترجمت لأولئك الصحابة لإظهار مؤمنهم من منافيقهم (إن كان فيهم منافق)، ولتمييز برهم من فاجرهم وكل هذا بعد إثبات الصحبة لهم. وكما ذكرت في المحور الثاني إن ما يهمنا في هذه المسألة هو أحوال الأصحاب الذين قد ورد ذكرهم في دواوين السُّنة من رواة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم الذين قد أثروا فعليًا في الواقع التشريعي والعقدي. وأما من قيل فيه إنه صحابي،ولم تكن له في أرض الواقع حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أي لم يصلنا حديثه، فهؤلاء أمرهم لا يهمنا كما ذكرنا آنفا. فالمحدثون القدامى وضعوا لنا ضوابط محكمة وأصول دقيقة متقنة للرواية تستند إلى بداهة العقل الفطري السليم التي كانت عليها العرب قبل أن تتلوث عقولهم بأدران المنطق اليوناني العقيم، ولم يتركوا لنا الأمر هملاً وسدى حتى يأتي نفرٌ في آخر الزمان لم يعيشوا عصر التنزيل، ولم يعرفوا عادات وثقافة المجتمع النبوي في أقوالها وأفعالها فيضع لنا قواعد وضوابط جديدة!! فلا بد لنا إن وجدنا حديثًا ظاهرًا أنه مخالفٌ لصريح القرآن العظيم، ولم نستطع الجمع بينه وبين القرآن العظيم،أو كان مخالفًا لصريح الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم نستطع الجمع بينهما،أو مخالفًا للوقائع التاريخية الثابتة المتواترة لهذه الأمة فلا بد من اللجوء إلى كتب التراجم الذين ترجموا لرواة الحديث لبيان حالهم ولدراسة لا أن نرد هذه الأحاديث بمجرد أنها مخالفةٌ لعقولنا أو مخالفةٌ لواقعنا المرير.

المطلب الثاني: آراء سبحاني في أخبار الآحاد.

يقول الأستاذ ناصر :(أحاديث الْآحَاد لا تعطي إِلَّا الظَّنَّ فلا يجوز بناء شيء من القواعد على شيء منها) [٦٢].ويقول أيضًا:(وواضح أن الحديث الصحيح غير المتواتر لا يعطي إلاَّ الظن) [٦٣].

قلت: التفريق بين الأخبار بأن بعضها تفيد اليقين وبعضها تفيد الظن ليس من مباحث علم الحديث أصلاً، فهذا التفريق لم يُعرف في القرون المفضلة وليس عليه دليلٌ من الكتاب أو السُّنة؛ وإنما ولج إليها في زمن تَقَوى فيها المدارس الكلامية من خلال مباحثهم المنطقية في القرون المتأخرة (أي مجرد تحكُّمٌ عقليٌ) [٦٤]، فمن لم يكن عالمًا بعلم الحديث غير المتبحر فيه، ولم يكن عالمًا بأحوال الرواة، غير المطلع على علم العلل، قد يحصل له بعض هذه التخيلات فَيَنفِي حصول العلم بخبر الواحد بحجة أن الواحد(قد يُصيب وقد يخطئ) [٦٥]، كما يقول الأستاذ ، لكن لا حق له أن يفرض رأيه ويقول مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى، ظَنًّا منه أنه الحق، ويتجاوز أُناس قد تخصصوا وقضوا أعمارهم في تمحيص وتحقيق الروايات، فحصل لهم المَلَكَة واستَحكَمَ عندهم هذا العلم من خلال سَبْر مرويات الرواة سَبْرًا عميقًا، وعلموا صدق المُخبر من خلال قرائن عديدة، وضوابط متنوعة دقيقة وبان لهم بأنَّ هذا الواحد قد أصاب في روايته، هذه بما حصل عند العالم من غلبة الظن التي هي الأساس –الأغلب الأعم– في أحكام الناس. وقد أَقَرَّ الأستاذ بهذه الحقيقة واعتَرَفَ بأن الأحكام مردُّها إلى غلبة الظن؛ إذ يقول هو بصدد الكلام على عدالة الصحابة (...وليس علينا أن نصل في الحكم إلى الجزم؛ بل يكفي أن يقع التردد في شأن أحد لنأبى قبول روايته؛ ثم أمره إلى الله) [٦٦].فالخارج من بيته الذاهب إلى العمل مثلاً قد يظن أن سيارتهُ قد أصابها مكروهٌ ليلاً وهو لا يعلم؛ وعليه فإن سيارته الآن لا تعمل، وإذا خرج وَدَارتْ سيارته دون عطل، فواردٌ أنه قد يظن أنه ستصيبه حادثةٌ في الشارع وهو ذاهب إلى العمل، وإذا خرج ولم تحصل الحادثة المنشودة فإنه وَارِدٌ في هذا اليوم أن تكون باب دائرته التي هو يعمل فيها مُقفَلَةٌ ولا يستطيع الدخول إلى الدائرة لإنجاز أعماله اليومية وقس على ذلك ولا حرج.فكل هذه الاحتِمَالَات واردة في حياتنا اليومية لكن الفيصل ها هنا هو القرائن، فكل يوم نخرج إلى أعمالنا وسيارتنا تعمل، وكل يوم نخرج إلى الشوارع ولا يحدث حوادث إلاَّ نادرًا، وكل يوم نذهب الى دوائرنا ونراه مُفتَّحةً إلاَّ في أيام العطل وهكذا دواليك. فالقاصي

والداني من علماء الورى قد اطلعوا على مصنفات في علوم الحديث وقد ملأت طباق الثرى يشهدون لهذه التصانيف في العلل، والجرح والتعديل، ومناهجهم؛ وإن علماء الحديث القدامى منهم بالتحديد قد بذلوا المُهج، والوسع واستفرغوا فيه جُهدَهُم وطاقتهم للوصول إلى صحة رواية الراوي. فلو اجتمع أكملُ عقولِ أهلِ الأرضِ على الإطلاقِ على أن يأتوا بمثل هذه الضوابط فلا يأتون إلاَّ بمثل ما وضعه علماء الحديث. فلِكُلِّ عِلمٍ رجال يُعرفون به، وفرسان هذا العلم علماء الجرح والتعديل فهم المرجع والمفزع في هذا الشأن، وهذا ليس خاصًا بعلم الحديث وإنما يشترك في هذا بقية العلوم، فللطب رجاله وهم الأطباء، وللهندسة رجالها وهم المهندسون، وللنحو رجاله وهم النحاة وهكذا دواليك. يقول أسد رستم وهو باحث تاريخي، نصراني الديانة، لبناني الجنسية وقد ألف كتابًا في أصول الرواية التاريخية، واعتمد في تنقيحه للروايات التأريخية على القواعد والضوابط التي استخدمها علماء الجرح والتعديل قديمًا، فبعد أن ذكر وجوب التحاكم إلى هذه الضوابط الدقيقة في تحقيق النص، ووجوب التأكيد من عدالة الراوي، ومعرفة مدى ضبطه لهذه الرواية أو تلك قال:(ومما يُذكر من مزيد الإعجاب والتقدير ما توصل إليه علماء الحديث منذ مئات السنين في هذا الباب ،وإليك بعض ما جاء في مصنفاتهم نورده بحرفه وحذافيره تنويهًا بِتَدقِيقَهِم العلمي، واعترافًا بفضلهم على التأريخ) [٦٧].ويقول أيضًا (... وهذه مأثرة أخرى من مآثر علماء الحديث فإنهم قالوا بالأمانة في نقل الحديث وفرضوا وجوب تحري النص لأجل الوقوف على اللفظ الأصلي. ومنهم من أبى أن يصلح الخطأ أو يُقَوِّم اللحن واكتفى بأداء رأيه على الهامش...) [٦٨].فكل منصف يدرس علم الحديث ويطلع على مناهج المحدثين النقدية يعلم أنه قد اشتمل على تعدد الاحتمالات في جوانب الحديث المختلفة سندًا ومتنًا، فالأصل الأول عند المحدثين هو أداء الراوي للرواية كما سمعه من شيخه، مما يقتضي دراسة حال الراوي من جوانبه الشَّتَّى، وقد حقق المحدثون ذلك بجدارة منقطع النظير، فنقاد الحديث بذلوا كل ما يستطيعه الجهد البشري من جهد وإمكانية فوضعوا ضوابط جبارة ظلت تحتفظ بأصالتها إلى يوم الناس هذا، فوضعوا عدة شروط منها ما يخص الراوي ومنها ما يخص المروي. فأمَّا ما يَخُصُّ الراوي فلا تقبل رواية الراوي إلاَّ إذا اجتمعت فيها صفتان:

١- صفة العدالة.

٢- وصفة الضبط.

فالاتهام في الحديث يعارض العدالة، وكثرة الغلط تنافي الضبط، ونتج عن هذين الشرطين بعض الضوابط الموضوعية تعالت عن الأشخاص، وعن كل ما تفرضه قدسية بعض الأشخاص من التملق، والنفاق، ومحاباة، فكم رأينا أن العالم في الجرح والتعديل يُسئل عن بعض المقربين منه فلا يماري ولا يداري كما سيأتي بعض الأمثلة في ذلك فقد سُئِلَ علي بن المديني عن أبيه فقال:(اسألوا غيري فقال سألناك فأطرق ثم رفع رأسه وقال هذا هو الدين أبي ضعيف) [٦٩].وكان شعبة بن الحجاج يقول:(ولو حابيت أحدًا حابيت هشام بن حسان كان خِتْنِي[٧٠]، ولكن لم يكن يحفظ) [٧١].ويحيى بن معين إمام الجرح والتعديل يتكلم في صاحب له ممن كان يحبه، فنقل عنه الحسين بن حبان أنه قال:(وأما ابن سُليم، فهو والله صاحبنا، وهو لنا مُحب، ولكن ليس فيه حيلة البتة، وما رأيتُ أحدًا قطُّ يُشير بالكتاب عنه، ولا يَرشد إليه) [٧٢]، وفي رواية (محمد بن سُليم ليس بثقة. قلتُ: لم صار ليس بثقة؟ قَالَ: لأنه يكذب في الحديث) [٧٣].وهذا أبو داود صاحب السنن يتهم ابنه عبد الله ابن أبي داوود فيقول: (ابني كذَّاب) [٧٤].ولأن الدافع من وراء دراستهم لأحوال الرواة والحكم عليهم جرحًا وتعديلاً لم يكن هوىً في النفس، أو تشهي الطعن في الناس، أو محاباة لأحد أو كرهًا له، وإنما كان غرضهم إحقاق الحق من جانب، وحفظ السُّنة من تحريف المبطلين وكيد المنافقين من جانب آخر. قال أبو بكر بن خلاد: (قلت ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تذكر حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة! فقال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إليَّ من أن يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لم حدثت عني حديثًا ترى أنه كذب) [٧٥].فهؤلاء العلماء وضعوا علومًا بها تكشف حال الرواة وأحوالهم من جوانب مختلفة، فبحثوا في أسمائهم ويسمى، ليميزوا بعضهم عن بعض ممن يحملون نفس الأسماء، كذلك معرفة تواريخ ميلادهم ووفياتهم، وأماكن ولادتهم وإقامتهم وهجراتهم، ومعرفة شيوخهم وتلامذتهم، وما يتصل بذلك من فروع المسائل المتعلقة بحال الراوي والمروي في خمسة وستون نوعًا من أنواع علوم الحديث. ولم يكتفوا بذلك بل وضعوا ضوابط للمروي أيضًا منها: عدم مخالفة المروي لصريح القرآن العظيم، أو عدم مخالفة ما هو ثابتٌ من سنة النبي صلى الله عليه وسلم، أو أن يخالف الحقائق والمعلومات التأريخية الثابتة، وأنَّ لا يشتمل المروي على أمر منكر، أو مستحيل [٧٦]، وكذلك عرض الرواية على القواعد والمسلمات العقلية، وهذا الأخير اهتم به النقاد غاية الاهتمام وركزوا عليه أيما تركيز وهو استعمال العقل في قرائن الترجيح تصحيحًا وتضعيفًا [٧٧]مع لفت النظر والتنبيه إلى أنه ليس بإمكان كل شخص أن يقول: هذا الحديث لا يعجبني أو لا أراه صحيحاً فيرده بمجرد أن الحديث لا توافق هواه أو عقله، أو لأن معناه في نظره غير صحيح، فيكون هذا سببًا في رد كثير من الأحاديث الصحيحة، أو قبول أحاديث أخرى تعجبه لا تنطبق

عليها شروط الصحة والقبول، لكن الأمرَ علم وخبرة ودين، وليس هوى متبعًا، وَإعجَابَ كل ذي رأي برأيه!! إذًا: المسالة ليستْ مثل ما يردده الأستاذ نقلاً عن بعض من يسمون أنفسهم بالعقلانيين، والمتنورين – زعموا– أحفاد المتكلمين أن الفرد الواحد يجوز عليه الخطأ والصواب، وعليه فإن الراوي فردٌ من الأفراد يصح عليه الخطأ والصواب، فمن يضمن لنا أنه لم يُخطئ في روايته هذه؟! فهذه الفرضية وإن كانت منطقية عقليًا، لكن في عالم الواقع الحديثي غير واقعي ولا عملي. فلم يكن المسلمون في صدر الإسلام يكذب بعضهم بعضاً، فالثقة كانت تملأ صدورهم، والإيمان يعمر قلوبهم، فلم يكونوا في حاجة للكذب أصلاً، فأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم متناثرة محفوظة في الصدور، ومكتوبة عند بعض الصحابة في ثنايا السطور، فلما وقعت الفتنة العمياء الصماء بمقتل الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه وما تلاها من ملاحم (التي لا زلنا نعاني من عواقبه الوخيمة إلى الآن)،أصبح علماء التابعين ممن عصمهم الله تعالى من الرعيل الأول يشددون في طلب الإسناد من الرواة؛ خشية إدخال بعض ما ليس في الإسلام فيه لأغراض سياسية عقدية. ومن تلك الضوابط امتحان الرواة لمعرفة مدى ضبطه لما روى من الأحاديث. كان شعبة يقول:(أتيت أبا اليقظان فحدثني بحديث فقلت متى سمعت منه؟ قال سنة كذا وكذا، ثم أتيته مرة أخرى فسألته عن سِنِّهِ فقال: ولدت سَنَةَ كذا وكذا، فإذا هو قد سمع منه وهو ابن سنتين) [٧٨].وقصة ابن عمار مع عبد الله بن أُذَينَة الأُذنِيّ وكيف كشف ابن عمار كذبهُ [٧٩]، وفي ترجمة أحمد بن محمد بن الأزهر بن حريث السجستاني أبي العباس الأزهري قص ابن حبان البُستي قصة عجيبة معه، وكيف أظهر كذبه في روايته الأحاديث عن أناس قد ماتوا وهو كان يدعي السماع منهم بعد موتهم [٨٠].وهناك مئات القصص يبين ويظهر الجهد العظيم الذي بذله علماء الحديث في تنقية الحديث، فلو أراد المعاصرون (ومنهم الأستاذ) وضع قواعد وضوابط جديدة؛ ظنًا منهم أن الوسائل والغاية في تطور مستمر قياسًا على العلوم الطبيعي مثل الطب (كما يقول الأستاذ)، فان الحكمة تقتضي إحداث بعض الطرق الجديدة!! فأنى للمعاصرين أن يأتوا بضوابط وقواعد وقرائن جديدة غفل عنها المتقدمون أو أُغفلتْ وهم كادوا أن يعاصروا التنزيل، أو عاصروا من شاهد تلك النصوص تترى وحازوا قصب السبق في العلم والعمل وبذلك عرفوا مقاصد الشرع وكانوا أَعرَف الناس وأفهمهم، وعرفوا الأحوال المحيطة بالنبي صلى الله عليه وسلم، وأحوال صحابته الكرام، ورافقوا تطبيق الأحكام الشرعية على أرض الواقع، وما أبقوا ممكنًا من الوسائل للإحاطة بأمور النبي صلى الله عليه وأَيَّامه العطرة إلاَّ سلكوها، فأنى للمتأخرين أو المعاصرين أن يأتوا بشيء من تلك الوسائل، أو ما يُقاربها، أو ما يُدانيها كما يطالب به الأستاذ فهذا من المحال!!

المطلب الثالث: آراء سبحاني في شرط الراوي بأن يكون فقيهًا حتى يقبل روايته.

قال ناصر سبحاني:(فمن كان من أهل اللسان المتكلم به، وأدرك غرض الكلام وفقهه، فقد تلقاه؛ ولا يعسر عليه أن يحمله ثم يؤديه إذا شاء، أداء يمكن السامع من فقهه، سواء رواه بلفظه الذي سمعه أم بغير ذلك. وأما من لم يفقه الكلام فإنه لا يؤمن أن يخطئ في أدائه ولو رواه بلفظه) [٨١].الاشتراط في صحة الخبر بأن يكون راويه فقيهًا، بحجة أن الفقيه يميز بين ما يجوز وبين ما لا يجوز، فإذا سمع ما لا يجوز من الأخبار بحث عنه؛ وسأل عن مقدماته وسبب وروده، فيطلع على ما يزول به الإشكال بخلاف المحدث غير الفقيه!!

قلتُ: هذا المقال مخالف للقرآن العظيم، ولما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم نجد له أثرًا عند سلف الأمة وعلمائها من أنهم اشترطوا في صحة الخبر أن يكون راوي الخبر فقيهًا، فثبت أن هذا القول مستحدث لم يُعرف في القرون المفضلة. فالله جل ثناؤه لم يشترط في قبول الخبر سوى أن يكون راوي الخبر غير مظهر للفسق أي لا يجهر بالمعصية. قال تعالى: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا} [٨٢].ففي قوله تعالى:(فتبيَّنوا)، بِاليَاءِ وَالنُّون وقوله تعالى:(فتثبتوا)، بالثاء والتاء، وهما قراءتان معروفتان متقاربتان في المعنى فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم بالياء والنون. من التبين بمعنى التأني والنظر والكشف عنه حتى يتَّضح، وقرأ حمزة، والكسائي بالثاء وَالتَّاء بمعنى التثبُّت، الذي هو خلاف العَجَل [٨٣]، أي أمهلوا حتى تعرفوا صحة الخبر، ومقتضى الآية أنَّ لا يتثبت في غير خبر الفاسق، ولم تتعرض الآية لشرط العلم والفقه حال التحمل لنقل الخبر لا من قريب ولا من بعيد!! فأمر جل ذكره بمنطوق الآية من التثبت عند نقل خبر الفاسق؛ لأن من ثبت فسقه بطل قوله في الأخبار إجماعًا، فالخبر أمانة والفسق قرينة يبطلها [٨٤]، فمن عُثر منه على ما يقتضي الفسق فالمتعين علينا التبين في خبره. وبمفهوم الآية أيضًا قبول خبر الواحد شريطة أن يكون راويه عدلاً في دينه غير فاسق. وفي حادثة تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة المشرفة دليل في عدم اشتراط فقه المخبر فيما يخبر به؛ إذ روى عبد الله بن عمر أنه قال: بينما الناس بقباء في صلاة الصبح؛ إذ جاءهم آت، فقال:(إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة) [٨٥].وهذا الرجل هو الصحابي عباد بن نَهِيك [٨٦]، ولم يسأل أهل قباء عن علم الرجل وفقهه ومعرفته مما يدل على أن هذا الشرط مخترع مستحدث. وحين حضر وفد عبد القيس إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقالوا: يا

رسول الله، إنا لا نستطيع أن نأتيك إلاَّ في شهر الحرام، وبيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر، فمرنا بأمر فصل، نخبر به من وراءنا، وندخل به الجنة... (ثم سألوه عن بعض الأحكام فبينه لهم ثم قال:(احفَظُوهُنَّ، وأخبروا بهن من وراءكم) [٨٧].فأمرهم بحفظ مقالته؛ لأن الحفظ كافية في نقل الأخبار وليس فيها مجال للعقل، ثم حثهم على تبليغ كلامه لمن لم تبلغه الدعوة والأحكام الشرعية، ولم يشترط عليهم أنَّ لا يُبلغ كلامه إلاَّ من تفقه منهم، وهم لم يلبثوا عنده إلاَّ يومًا أو بعض يوم. وفي خطبته صلى الله عليه وسلم التي خطبها في حجة الوداع السنة التاسعة يوم النحر في ذي الحجة، وهو قاعدٌ على بعيره أمام الملأ قال: (فإن دماءكم، وأموالكم، وأعراضكم، بينكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه) [٨٨].واستنادًا لهذا الحديث وغيره عدَّ العلماءُ أن الحديث يُؤخذ من الراوي وإن كان جاهلاً بمعناه، وهو مأجور في تبليغه، محسوب في زمرة أهل العلم [٨٩].وفي قوله صلى الله عليه وسلم: (نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا وَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى من هُوَ أفقه مِنْهُ) [٩٠].دل الحديث على أنه قد يحمل الفقهَ غيرُ فقيه، إلاَّ أنه يكون للحديث حافظًا متقنًا، فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يفرق بين العالم وغير العالم في نقل العلم، بل صرح بقوله:(فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه)، فيه إشارة صريحة إلى أن من الرواة من ليسوا بفقهاء، وأن من الرواة من لهم فقه لكنهم لا يدققون النظر كثيرًا في مسائل استنباط الأحكام من المتون، ولم يقل النبي صلى الله عليه إن وجدتم مثل هؤلاء فلا تأخذوا منهم العلم لعدم فقههم، بل دعا لهم بالنضارة في الوجه وهي النعمة والبهجة لحصول الثواب الجزيل لمن قام بمهمة حفظ السُّنة المشرفة، و لِمَا تَحمِلُ مكابدة الشداد من السفر، وهجرة الأهل والأوطان ،ومشاق الجوع والعطش في طاعة الله تعالى، ومن ثَم نقل هذا العلم لمن هو أفقه وأفهم منه، فَاستَنبَطَ منه ما لا يَفهَمُهُ هو. ولفظ (رُبَّ)، استعير في الحديث للتكثير، وأن هؤلاء الرواة للحديث يُعدون الكثرة الكاثرة من رواة الحديث. وأما فقه الراوي فليس علامة على كونه ضابطاً؛ فإن من الفقهاء من كان همه الاستدلال للمسألة، فلا يبالي كيف ساق متن الحديث، فربما تصرف في لفظه وحدث به على ما فهم، وهذا كثير شائع في كتب الفقه. كما أن طائفة منهم لغلبة اعتنائهم بالفقه كانوا لا يكادون يقيمون الأسانيد على وَجهِهَا، فتراهم يكثرون من روايات المرسلة، ويحملون اللفظ على اللفظ، ويدخلون حديثًا في حديث [٩١].ومن هذا المنطلق وضع علماء الجرح والتعديل ضابطًا دقيقًا في الحكم على من اشتغل واعتنى عناية شديدة بالمتون دون السند ومعرفة رجال السند حتى غلب عليه الفقه وأحكامه أن أحاديثه ضعيفة [٩٢]، قال ابن حبان:(الفقهاء الغالب عليهم حفظ المتون وأحكامها وأداؤها بالمعنى دون حفظ الأسانيد وأسماء المحدثين، فإذا رفع محدث خبرًا، وكان الغالب عليه الفقه، لم أقبل رفعه إلاَّ من كتابه؛ لأنه لا يعلم المسند من المرسل، ولا الموقوف من المنقطع، وإنما همته إحكام المتن فقط) [٩٣].ومن أمثلة هؤلاء الفقهاء الكبار الذين كانوا من أهل الفقه والفتوى إلاَّ أنهم في الحديث لم يكونوا يضبطون ضبطًا جيدًا ومتقنًا.

١- **حماد بن أبي سليمان [١١٩هـ]**. الإمام، فقيه العراق، وكان أحد العلماء الأذكياء [٩٤]، أخذ الفقه عنه الإمام أبو حنيفة النعمان [٩٥]، وحين سئل إبراهيم النخعي: من نسأل بعدك؟ فقال حمادًا [٩٦]. قال أبو إسحاق الشيباني:(ما رأيت أحدًا أفقه من حماد) [٩٧].وعن شعبة، قال: كان حماد بن أبي سليمان لا يحفظ، يعني: أن الغالب عليه الفقه، وأنه لم يرزق حفظ الآثار [٩٨].قال أبو حاتم:(هو صدوق لا يحتج بحديثه، وهو مستقيم في الفقه، فإذا جاء الآثار شوش) [٩٩].

٢-**محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى [١٤٨ هـ]**. تولى القضاء بالكوفة وأقام حاكما ثلاثًا وثلاثين سنة، وكان فقيهًا من كبار الفقهاء [١٠٠]، قال زائدة :(كان أفقه أهل الدنيا) [١٠١].وكان الثوري يقول:(فقهاؤنا ابن أبى ليلى وابن شبرمة) [١٠٢].وقال شعبة:(أفادني ابن أبي ليلى أحاديث فإذا هي مقلوبة ...ما رأيت أحدًا أسوأ حفظًا من ابن أبي ليلى) [١٠٣].وقال يحيى بن معين:(ما كان يثبت في الحديث) [١٠٤].وقال علي بن المديني:(كان سيء الحفظ؛ واهي الحديث) [١٠٥].وقال أحمد بن حنبل:(سيئ الحفظ) [١٠٦].وقال أبو حاتم :(محله الصدق، كان سيء الحفظ، شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب إنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به) [١٠٧].وقال الساجي:(كان سيء الحفظ، لا يتعمد الكذب، فكان يمدح في قضائه، فأما في الحديث فلم يكن حجة) [١٠٨].وقال ابن خزيمة :(ليس بالحافظ، وإن كان فقيهًا عالمًا) [١٠٩].وقال ابن حبان :(كان رديء الحفظ كثير الوهم فاحش الخطأ يروي الشيء على التوهم ويحدث على الحسبان فكثر المناكير في روايته فاستحق الترك) [١١٠].

٣ - **مسلم بن خالد الزنجي أبو خالد [١٨٠ هـ]**. كان فقيهَ مكةَ [١١١]، وعالمها المشهور، ومنه تعلم الشافعي الفقه، وإياه كان يجالس قبل أن يلقى مالك بن أنس [١١٢]، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم:(الزنجي إمام في الفقه والعلم) [١١٣].كان ابن نمير يقول:(مسلم بن خالد الزنجي ليس يعبأ بحديثه) [١١٤].وقال ابن سعد (وكان كثير الحديث كثير الغلط والخطأ في حديثه، وكان في بدنه نِعْمَ الرجل ولكنّه كان يغلط) [١١٥].

وقال البُخَاري:(منكر الحديث) [١١٦].وقال عليّ بن المَدِيني:(ليس بشيء) [١١٧].وقال أبو حاتم: (ليس بذاك القوي، منكر الحديث، لا يُكْتَبُ حديثه ولا يُحْتَجُّ به، تَعْرِف وتُنْكِر) [١١٨].وقال النسائي:(ليس بالقوي) [١١٩].ومن هؤلاء الفقهاء الكبار الذين ضُعفوا من قبل علماء الجرح والتعديل رغم منزلتهم العالية في الفقه: شريك بن عبد الله القاصي [١٢٠]، وعبد الله بن لهيعة [١٢١]، وعبد الرحمن بن زياد الإفريقي [١٢٢]، وغيرهم كثير. واشتراط فقه الراوي لقبول حديثه هو مذهب قديم ذهب إليه عيسى بن أبان والقاضي أبو زيد الدبوسي وقد تابعهما من علماء الحنفية كالبزدوي والنسفي وعبد العزيز البخاري حتى أصبح هذا القول أصلاً من أصول الحنفية لكثير من المتأخرين الأحناف، وردوا بذلك بعض الأحاديث بحجة أنه نقل بالمعنى وهو الشائع عند الرواة وقلما يُنقل الحديث باللفظ!! وذهب أبو الحسن الكرخي وهو من كبار علماء الحنفية ومن تابعه: أنه ليس فقه الراوي شرطًا لتقديم الخبر على القياس، بل الخبر الصحيح الذي يرويه الراوي العدل الضابط ولم يكن مخالفًا لصريح الكتاب أو لصحيح السُنة المشهورة فإنه يقدم على القياس [١٢٣].قال صدر الإسلام أبو اليسر: (وإليه مال أكثر العلماء) قال الإمام أبو حنيفة:(لولا الرواية لقلت بالقياس)، وقد ثبت عن أبي حنيفة – رحمه الله تعالى – أنه قال: (ما جاء عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فعلى الرأس والعين)، ولم ينقل عن أحد من السلف اشتراط فقه الراوي، فثبت أنه قول محدث) [١٢٤].

الخاتمة:

كان من تيسير الله تعالى أن يسر وأعان على الانتهاء من كتابة هذا البحث فتوصلت الى بعض النتائج والفوائد، وهي جهد المقل، ومحاولة متواضعة، أرجو من الله عز وجل ان يكون عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، ويمكن تلخيصها كالآتي:

١- ناصر سبحاني كان أجنبيًا عن هذا العلم، فلم يُعْرَف له شيخ في علم الحديث، فهو غير مؤهل علميًا لينصب نفسه مُنظِّرًا يضع القواعد والأصول لقبول الأحاديث وردها!!

٢- بعض الناس قد يتوهمون أن بإمكانهم الإتيان بقواعد وضوابط جديدة تكون فعَّالة في إنهاض الأمة وهذه القواعد لم يعرفها المتقدمون من جهابذة نقاد الأثر وهذا وهمٌ، فلابد من الخضوع لجهابذة ونقاد هذا الفن الذين أفنوا أعمارهم بالبحث والتنقيب وتمحيص الروايات فقيدوا السُنة النبوية تقييدًا مُحكَمًا، وبينوا لنا صحيحها من سقيمها، وميزوا لنا رواة ضِعَافِ الأخبار من أضدادهم من الحفاظ الأخيار!!

٣- العدالة عند علماء الحديث ليست بمعنى ثبوت العصمة لأحد وأنه لا يقع منه المعصية، وإنما مرادهم أن المتصف بها يتجنب الكذب

٤- العدالة ثابتةٌ لجميع الصحابة رضي الله عنهم، وهي الأصل المستصحب فيهم.

٥- الذي يهمنا نحن ومن يأتي من بعد عصر الصحابة الكرام إلى قيام الساعة هي حالة الصحابة من الجانب الروائي.

٦- إن الأغلب الأعم من أحاديث النبي صلى الله عليه تدور على الصحابة المشهورين المعروفين بسيرتهم الطيبة، وأفعالهم الحميدة.

٧- العدد الإجمالي لمن روى عن النبي صلى الله وسلم من الصحابة مسندٌ رواياتهم في دواوين السُنة نحو ألف وخمسمائة نفس يزيدون

٨- أهمية الحديث تكمن في فهم القرآن العظيم تخصيصًا لعمومه، وتقيدًا لمطلقه، ومبيِّنًا لمجمله؛ فكأنّ الحديث يُعدُّ بمنزلة التفسير والشرح لمعاني القرآن، بل حتى بمجيئه بأحكام انفرد به دون القرآن العظيم.

٩- المحدثون القدامى وضعوا لنا ضوابط محكمة وأصول دقيقة متقنة للرواية تستند إلى بداهة العقل الفطري السليم التي كانت عليها العرب قبل أن تتلوث عقولهم بأدران المنطق اليوناني العقيم.

١٠- التفريق بين الأخبار بأن بعضها تفيد اليقين وبعضها تفيد الظن ليس من مباحث علم الحديث أصلاً، وإنما ولج إليها في زمن تَقَوى فيها المدارس الكلامية من خلال مباحثهم المنطقية في القرون المتأخرة.

١١- الاشتراط في صحة الخبر أن يكون راويه فقيهًا، مخالف للقرآن العظيم، ولما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم نجد له أثرًا عند سلف الأمة وعلمائها، فثبت أن هذا القول مستحدث ولم يُعرف في القرون المفضلة.

١٢- هناك الفقهاء من رواة الحديث كان همهم الاستدلال للمسألة فقهيًا، فلا يبالون كيف يسوقون متن الحديث، فربما تصرفوا في لفظه وحدثوا به على ما فهموا، وهذا كثير شائع في كتب الفقه.

المصادر والمراجع:

القران العظيم.

١- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى،١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.

٢- آراء ناصر السبحاني في التفسير، دراسة تحليلية مقارنة، نعمان محمد الماس، أطروحة دكتوراه جامعة السليمانية كلية العلوم الإسلامية، قسم الدراسات الإسلامية، سليمانية- العراق، غير منشور.

٣- أسماء الصحابة وما لكل واحد منهم من العدد، لأبي محمد بن علي بن أحمد بن عبد الله بن سعيد بن حزم الظاهرة الأندلسي، ت: مسعد عبد الحميد السعدني، مكتبة القرآن- القاهرة.

٤- الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٥هـ.

٥- بحوث في المصطلح، الدكتور ماهر ياسين الفحل.

٦- البدور المضية في تراجم الحنفية، محمد حفظ الرحمن بن محب الرحمن الكُمِلَّائي، دار الصالح (القاهرة – مصر)، مكتبة شيخ الإسلام (دكا – بنجلاديش)، الطبعة: الثانية، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م.

٧- تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، حسين بن محمد بن الحسن الدِّيار بَكْري، الطبعة، دار صادر – بيروت.

٨- التاريخ الكبير، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمد بن صالح بن محمد الدباسي ومحمود بن عبد الفتاح النحال، الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠ هـ – ٢٠١٩ م.

٩- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م.

١٠- تجريد أسماء الصحابة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن تايماز الذهبى، دار المعرفة.

١١- تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

١٢- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

١٣- تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧.

١٤- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

١٥- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، ت: د. محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند الطبعة: الأولى،١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

١٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض.

١٧- الجامع لما في المصنفات الجوامع من أسماء الصحابة الأعلام أولي الفضل والأحلام، أبو موسى الرُّعَيني عيسى بن سليمان الأندلسي المالِقي الرُّنْدي، ت: مصطفى باحو، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م.

١٨- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

١٩- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله ابن سالم بن أبى الوفاء القرشي الحنفي، ت: د عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.

٢٠- خصائص مسند الإمام أحمد، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبو موسى، مكتبة التوبة، الطبعة: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢١-دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، ت: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، الطبعة: الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

٢٢-رسالة في علوم الحديث، ناصر سبحاني، مؤسسة برهم، الطبعة الأولى، لسنة ٢٠٠٧م.

٢٣-رسائل ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، المحقق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، - بيروت.

٢٤-الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير، ت: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

٢٥-سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٦-سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، تقديم: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة،١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م.

٢٧-سير علامة كوردستان الكبير ناصر سبحاني (بالغة الكردية)، عبد الله عبد العزيز عبدي، الطبعة الأولى:٢٠٠٨م.

٢٨-شرح صحيح البخاري لابن بطال، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٢٩-الشيخ ناصر السبحاني وجهوده العلمية والدعوية وكتابه (الولاية والإمامة)، أبو بكر البنجويني، المطبعة: بينايي، الطبعة الأولى٢٠٠٩م.

٣٠-صحيحُ ابن خُزَيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، حَققهُ، م المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٣١-صحيح البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، ت: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ.

٣٢-صحيح المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي، المحقق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م.

٣٣-صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، عام النشر:١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.

٣٤-صفة النفاق ونعت المنافقين لأبي نُعيم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، ت: د. عامر حسن صبري، البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٥-الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، ت: حسين بن عكاشة بن رمضان وحسين بن حسن باقر - كريم محمد عيد، دار عطاءات العلم -الرياض- دار ابن حزم -بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٤٢هـ.

٣٦-الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٣٧-طبقات الفقهاء، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، هذبهُ: محمد بن مكرم ابن منظور، ت: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٧٠م.

٣٨-الطبقات الكبير، محمد بن سعد بن منيع الزهري، المحقق: الدكتور علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٩-ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث، محمد عبد الحي اللكنوي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة،١٤١٦ هـ.

٤٠-العلامة ناصر السبحاني وجهوده العلمية والاصلاحية، عمر عبد العزيز بهاء الدين،

٤١-العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م.

٤٢- الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ت: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء – اليمن.

٤٣- الفصول في السيرة، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت: محمد العيد الخطراوي، محيي الدين مستو، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣ هـ.

٤٤- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، ت: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية – بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٤٥- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، صححه: أبو عبد الله السورقي، ت: إبراهيم حمدي المدني، جمعية دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٥٧ هـ.

٤٦- الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج، ت: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ١٤٠٠ هـ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٤٧- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى،١٣٩٦هـ.

٤٨- المدخل إلى الصحيح، الحاكم أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، ت: د. ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٤٩- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية – بنارس الهند، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م.

٥٠- مرويات السيرة بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين، مسفر بن غرم الله الدميني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٥١- المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، ت: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، دَار الغَرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

٥٢- مصطلح التاريخ، د. أسد رستم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت-الطبعة الأولى:١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٥٣- معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ- ١٩٣٢م.

٥٤- مناقب الشافعي للبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث – القاهرة، الطبعة: الأولى،١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

٥٥- الموطأ، مالك بن أنس، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

٥٦- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، إحسان عباس، دار صادر- بيروت – لبنان.

٥٧- النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، أحمد محمد بن علي بن محمد الكَرَجي القصَّاب ت: شايع بن عبده بن شايع الأسمري، دار النشر: دار القيم – دار ابن عفان، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٥٨- النكت على صحيح البخاري، أبو الفضل ابن حجر العسقلاني، ت: أبو الوليد هشام بن علي السعيدني، أبو تميم نادر مصطفى محمود، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٥٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، ت: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.

• الهوامش

(١) ويصفه كاتب المقال بِأَنَّهُ:(مبدع في الأصول، والفقه، وعلم الحديث)، توضيحات حول تقييم الأستاذ الراشد للشيخ ناصر سبحاني والدعوة في إيران، د. محمود الزمناكوبي، الجريدة الالكترونية لاتحاد العالمي لعلماء المسلمين،٢٠١٩/٠٣/٣١، ويقول منصة ويكيبيديا الإخوان

المسلمين تحت عنوان الداعية ناصر سبحاني مؤسس دعوة الإخوان في إيران، بعدما يعد مؤلفاته يقول:(رسالة في علوم الحديث. يتحدث في هذه الرسالة بصورة علمية وموضوعية عن منزلة الحديث وشروط الراوي كالعدالة والضبط .... وأتى بأفكار جديدة في علم الحديث يجدر اهتمام العلماء بها، والذي بيّنه في هذه الرسالة أثبته عبر دراسة جادة وموثقة، وأقام عليه الأدلة وأورد له البيانات والشواهد.

(٢) ينظر: رسالة في علوم الحديث، ناصر سبحاني، مؤسسة برهم، الطبعة الأولى، لسنة ٢٠٠٧م، ص:٣٥.

(٣) ويعترف إن هذا القول شاذٌ؛ إذ يقول:(وما غائبٌ عنّي أن قولي هذا غريب غريب؛ وأن القيام بمقتضاه عسيرٌ عسيرٌ وأن هناك في الناس آذانًا لا تتلقاه إلاَّ لتمُجَّهُ؛ وقلوبًا لا تقبل عليه حتى تشمئز منه)، رسالة في علوم الحديث ص:٣٥- ٣٦.

(٤) يقول أحد أتباعه:(كان سبحاني يَسير على نهج مدرسة الشيخ محمد عبده مؤمِنًا أن الأحاديث الصحيحة حصيلةُ فهم النبي للقرآن، ويَعتبر بعض الأحاديث موضوعةً تتعارض مع القرآن، ولهذا السبب عارض أحكامًا شرعية مثل (الرجم)، و(قتل المرتد))، [رجل الدين الإيراني ناصر سبحاني.. من الحلم بحكومة إسلامية إلى حبل المشنقة، صحيفة- إيران وير الالكترونية، بقلم: جواد متولي،١٠ نوفمبر/ ٢٠٢٠ م].

(٥) ينظر: رسالة في علوم الحديث، ص:٢٢.

(٦) المصدر نفسه، ص:٢٢.

(٧) ينظر: العلامة ناصر السبحاني وجهوده العلمية والإصلاحية، عمر عبد العزيز بهاء الدين، أطروحة الدكتوراه كلية الامام الاوزاعي للدراسات الاسلامية- بيروت – لبنان، سنة ١٤٣٠هـ-٢٠١٣م، غير منشور، ص:١٥.

(٨) ينظر: سيرة علامة كوردستان الكبير ناصر سبحاني (باللغة الكردية)، عبد الله عبد العزيز عبدي، الطبعة الأولى:٢٠٠٨م، ص:١٢-١٣.

(٩) محافظة كرمانشاه وهي إحدى محافظات إيران الواحد والثلاثين، يحدها من جهة الشمال محافظة كردستان ومن جهة الجنوب محافظة إيلام ولرستان ومن جهة الشرق محافظة همدان ومن جهة الغرب العراق تضم محافظة كرمانشاه أربع وعشرة بلدة ويقدر عدد سكانها بمليون و٩٠٠ ألف نسمة وجميعهم من الأكراد اشتهرت في العصور الإسلامية الأولى باسم (قرميسين) وهو تعريب كرماشان وهي التسمية الكردية للمحافظة إلى الآن. وأهل السنة على مذهب الإمام شافعي ويسكنون في المدن كرمانشاه مركز المحافظة وجوانرو وباوه وثلاث باباجانى وروانسر ونوسود ووشنوه وسنقر. ينظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. كرمانشاه (محافظة).

(١٠) ينظر: صحيفة – إيران وير الالكترونية، بقلم: جواد متولي، ١٠ نوفمبر/ ٢٠٢٠ م].

(١١) ينظر: الشيخ ناصر السبحاني وجهوده العلمية والدعوية وكتابه (الولاية والإمامة)، أبو بكر البنجويني، المطبعة: بينايي، الطبعة الأولى٢٠٠٩م- ص:١٥، وص:٢٦.

(١٢) آراء ناصر السبحاني في التفسير، دراسة تحليلية مقارنة، نعمان محمد الماس، أطروحة دكتوراه جامعة السليمانية كلية العلوم الإسلامية، قسم الدراسات الإسلامية، سليمانية- العراق، غير منشور، ص:١٥

(١٣) ينظر: المصدر نفسه، ص:١٦-١٧.

(١٤) ينظر: مركز الدراسات التاريخية ويكيبيديا الإخوان المسلمين.

(١٥) رسالة في علوم الحديث، ص:٢٨.

(١٦) المصدر نفسه، ص:٢٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص:٢٢.

(١٨) الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، صححه: أبو عبد الله السورقي، ت: إبراهيم حمدي المدني، جمعية دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٥٧ هـ، ص:٤٦.

(١٩) سورة الأنفال: ٦٤.

(٢٠) سورة التحريم: ٨.

(٢١) الفتح: ٢٩.

(٢٢) تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ، ص: ٦٣

(٢٣) الفتح: ١٨.

(٢٤) تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، ص: ٦٤

(٢٥) ينظر :رسالة في علوم الحديث، ص:٢٨.

(٢٦) صحيح المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي، المحقق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢م،١/١٥٤.

(٢٧) ينظر: النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، أحمد محمد بن علي بن محمد الكَرَجي القصَّاب ت: شايع بن عبده بن شايع الأسمري، دار النشر: دار القيم – دار ابن عفان، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م،٤/٣٧٣.

(٢٨) رواه أبو داود، برقم: [٢٣٤٠]، والترمذي، برقم:[٦٩١]، والنسائي، برقم: [٢١١٢]، وابن ماجه، برقم :[١٦٥٢]، والدرامي،،برقم:[١٧٣٤]،وغيرهم كثير، والراجح أن الحديث مرسل، قال الخطابي : وفيه أيضًا حجة لمن رأى أن الأصل في المسلمين العدالة، وذلك أنه لم يطلب أن يعلم من الأعرابي غير الإسلام فقط ولم يبحث بعد عن عدالته وصدق لهجته، معالم السنن، داود أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ- ١٩٣٢م،٢/١٠٣.

(٢٩) صحيح البخاري، برقم: [١٤٢٥]، وصحيح مسلم، برقم: [١٩].

(٣٠) صحيح مسلم، برقم: [١٧٧٤].

(٣١) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير، تقديم: فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد اعتنى به: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع،١/١٠٩.

(٣٢) الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ت: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء – اليمن،١/ ٢١٣-٢١٧، ومرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية – بنارس الهند، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م،١/٢١١.

(٣٣) ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث، محمد عبد الحي اللكنوي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة،١٤١٦ هـ، ص:٥٤٢.

(٣٤) الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٥هـ،١/١٥٤، وينظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ص: ٣٠٥.

(٣٥) الإصابة في تمييز الصحابة،١/١٥٤.

(٣٦) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث – القاهرة، الطبعة: الأولى،١٣٩٠ هـ – ١٩٧٠ م،١/٤٩٧.

(٣٧) السُنة، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي، ت: د. عطية الزهراني، دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م،٢/ ٣٧٤.

(٣٨) المدخل في أصول الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب،١٣٥١هـ-١٩٣٢م، ص:٧.

(٣٩) تجريد أسماء الصحابة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن تايماز الذهبي، دار المعرفة،١/ ج.

(٤٠) تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، ص:٤٤.

(٤١) خصائص مسند الإمام أحمد، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المديني، أبو موسى، مكتبة التوبة، الطبعة: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ص: ١٣.

(٤٢) الفرق بين المسند والمصنف أن الأول فيه الحديث بحسب رواته من الصحابة فيرتب المؤلف أحاديث كل صحابي بغض النظر عن موضوع الحديث، والثاني رتب فيه الحديث بحسب أبواب الفقه بغض النظر عن ترتيب الصحابة، فجاء الإمام بقي بن مخلد ورتب حديث كل صاحب على أبواب الفقه فجمع بين الخيرين ولم يسبق إليه أحد.

(٤٣) وقد رتب أحاديث كل صاحبي على أبواب الفقه وأبواب الأحكام، فهو مسند ومصنّف في آنٍ واحد، ينظر: رسائل ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، المحقق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، – بيروت – ص.ب: ٢/ ١٧٩، وينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، المحقق: إحسان عباس، دار صادر– بيروت – لبنان، ص:٢/٥١٩.

(٤٤) يقول الإمام الذهبي: للزبير في (مسند بقي بن مخلد) ثمانية وثلاثون حديثًا، منها في (الصحيحين) حديثان، وانفرد البخاري بسبعة أحاديث، ويقول أيضًا: وقع له في (مسند بقي بن مخلد): مائتان وسبعون حديثًا، فمن ذاك في (الصحيح): ثمانية وثلاثون حديثًا، ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م،١/ ١٢٤. ،١/ ٦٧.

(٤٥) سير أعلام النبلاء،١١/ ٣٢٩.

(٤٦) تجريد أسماء الصحابة. الذهبي.١/ج.

(٤٧) منهم: أبو عُبيدة ومعاذ بن جبل، ويزيد بن أبي سفيان، وشرحبيل بن حسنة، وأبو جندل سهل بن عمر وأبوه وغيرهم كثير رضوان الله عنهم أجمعين.

(٤٨) تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، حسين بن محمد بن الحسن الدِّيار بَكْري، الطبعة، دار صادر – بيروت،٢/ ٢٤٢..

(٤٩) رواه البخاري، برقم: [١٠٨]، ومسلم، برقم: [٢].

(٥٠) أسماء الصحابة وما لكل واحد منهم من العدد، لأبي محمد بن علي بن أحمد بن عبد الله بن حزم الظاهري الأندلسي، ت: مسعد عبد الحميد السعدني، مكتبة القرآن– القاهرة، ص:١٧.

(٥١) ينظر: الطبقات الكبير، محمد بن سعد بن منيع الزهري، ت: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م،٢/٢٢٣-٢٢٤.

(٥٢) تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧، ص: ٢٦٣.

(٥٣) مناقب الشافعي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠ هـ – ١٩٧٠م، ص: ٥١٩.

(٥٤) ينظر: صحيح مسلم، برقم: [٢٧٧٩]، وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم :(في أصحابي اثنا عشر منافقًا. فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط. ثمانية منهم تكفيكهم الدبيلة وأربعة)، وأنظر ترجمة مخشي بن حُمير الأشجعي حليف لبني سلمة من الأنصار، الجامع لما في المصنفات الجوامع من أسماء الصحابة الأعلام أولي الفضل والأحلام، أبو موسى الرُّعَيني عيسى بن سليمان الأندلسي المالِقي الرُّنْدي، ت: مصطفى باحو، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م،٥/٦٢، وينظر: الفصول في السيرة،٢٧٨.

(٥٥) ينظر: رسالة في علوم الحديث، ص:٢٢.

(٥٦) صفة النفاق ونعت المنافقين لأبي نُعيم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، ت: د. عامر حسن صبري، البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ص: ٣٨.

(٥٧) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، ت: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، الطبعة: الأولى – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م،٥/٢٥٦.

(٥٨) صحيح مسلم، برقم [٢٧٧٩]،٤/٢١٤٣.

(٥٩) ينظر: دلائل النبوة ،٥/٢٥٨، وقد نقله البيهقي عن مغازي محمد بن إسحاق.

(٦٠) التوبة:١٠١.

(٦١) كما في الحديث الصحيح قول النبي صلى الله عليه وسلم:(لا يتحدث الناس أنه كان يقتل أصحابه)، صحيح البخاري، برقم [٣٣٣٠]،٣/١٢٩٦، وصحيح مسلم برقم: [٢٥٨٤]،٤/١٩٩٨.

(٦٢) رسالة في علوم الحديث، ص:٢١.

(٦٣) المصدر نفسه، ص:٢١.

(٦٤) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، ت: حسين بن عكاشة بن رمضان وحسين بن حسن باقر وكريم محمد عيد، دار عطاءات العلم –الرياض– دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٤٢هـ،١/٣٤٣، وقد أبطل ابن القيّم قول المتكلمين:(نصوص الوحي أدلةٌ لفظيةٌ، وهي لا تُفيد اليقين)، من ثلاثةٍ وسبعين وجهًا، ولم يترك لهم حجةً ولا شبهةً.

(٦٥) رسالة في علوم الحديث، ص:٣٤.

(٦٦) المصدر نفسه، ص:٢٨.

(٦٧) مصطلح التاريخ، د. أسد رستم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت–الطبعة الأولى:١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م، ص:٨٠.

(٦٨) المصدر نفسه، ص:٤٢.

(٦٩) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ،٢/١٠.

(٧٠) وختن الرجل: المتزوج بابنته أَو بأخته وَالْجمع أختَان والختونة الْمصدر. وخاتن الرجل، الرجل إِذا تزوج إِلَيْهِ، جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م،١/٣٩٠.

(٧١) الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، ت: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية – بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م،١/١٥١.

(٧٢) تاريخ بغداد،٣/٢٧٤.

(٧٣) المصدر نفسه،٣/٢٧٤.

(٧٤) تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي: ت: زكريا عميرات دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ– ١٩٩٨ م ،٢/٢٣٨.

(٧٥) المدخل إلى الصحيح، الحاكم أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، ت: د. ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ، ص:١١١.

(٧٦) مرويات السيرة بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين، مسفر بن غرم الله الدميني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ص:٣٤.

(٧٧) عندي بحث سينشر إن شاء الله تعالى قريبًا يتعلق بالمقدرة العلمية العالية لنقاد الحديث في استعمالهم للعقل الفطري في أبهى صوره.

(٧٨) المجروحين من المحدثين والضعفاء ٢/٩٦.

(٧٩) المصدر نفسه،٣/٢٧٤.

(٨٠) ينظر: المجروحين،١/١٦٤.

(٨١) رسالة في علوم الحديث، ص:٣١.

(٨٢) رسالة في علوم الحديث، ص:٣١.

(٨٣) ينظر: كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، ت: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ، ص: ٢٣٦.

(٨٤) الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م،١٦/ ٣١٢.

(٨٥) الموطأ، مالك بن أنس، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان عام النشر: ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م، كتاب القبلة، باب ما جاء في القبلة،١٩٥/١، برقم [٦].

(٨٦) ينظر: المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي، ت: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، دَار الغَرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م،٣٤٧/٣.

(٨٧) صحيح البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، ت: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، كتاب الإيمان،باب: أداء الخمس من الإيمان،٢٠/١، برقم [٥٣].

(٨٨) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أوعى من سامع،٢٤/١، برقم:[٦٧]، وصحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، عام النشر: ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال،١٣٠٥/٣، برقم: [١٦٧٩].

(٨٩) شرح صحيح البخاري لابن بطال، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م،١/ ١٥٠، وحديث ضمام بن ثعلبة رضي الله عنه إذ قال:(آمنت بما جئت به، وأنا رسول من ورائي من قومي)، البخاري،٢٣/١، برقم: [٦٣].

(٩٠) سنن أبي داود،أول كتاب العلم، باب فضل نشر العلم،٥٠١/٥، برقم: [٣٦٦٠]، وسنن الترمذي، أبواب العلم،أول كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع،٣٩٣/٤، برقم: [٢٦٥٦]، وسنن ابن ماجه، افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب من بلغ علما،٨٤/١، برقم: [٢٦٥٦].

(٩١) شرح علل الترمذي ٨٣٣/٢–٢٣١/٨٣٤،٥.

(٩٢) بحوث في المصطلح، الدكتور ماهر ياسين الفحل، ص:٥٠.

(٩٣) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى،١٤٠٨ هـ–١٩٨٨م،١٥٩/١.

(٩٤) سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، تقديم: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة،١٤٠٥ هـ–١٩٨٥م،٢٣١/٥.

(٩٥) طبقات الفقهاء، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، ت: محمد بن مكرم ابن منظور، ت: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٧٠م، ص:٨٦.

(٩٦) الجرح والتعديل،١٤٦/٣.

(٩٧) المصدر نفسه،١٤٦/٣.

(٩٨) المصدر نفسه ،١٤٦/٣.

(٩٩) المصدر نفسه ،١٤٦/٣.

(١٠٠) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، المحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة: ١، ١٩٧١م،٤/ ١٧٩.

(١٠١) الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م،٣٢٢/٧.

(١٠٢) الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع الزهري، المحقق: الدكتور علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م،٩/ ٢٤٧.

(١٠٣) الجرح والتعديل،٣٢٢/٧.

(١٠٤) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، ت: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ص: ٢٩١.

(١٠٥) تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ،٣٠٣/٩.

(١٠٦) العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ – ٢٠١ م،٣٦٨/١.

(١٠٧) الجرح والتعديل،٣٢٣/٧.

(١٠٨) تهذيب التهذيب،٣٠٣/٩.

(١٠٩) صحيحُ ابن خُزَيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، ت، المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م،٢/ ١٢٧٩.

(١١٠) المجروحين ،٢٤٤/٢.

(١١١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض،٧٤/٢.

(١١٢) الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، ت: د. محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند الطبعة: الأولى،١٣٩٣هـ-١٩٧٣م،٤٤٨/٧.

(١١٣) الجامع لأخلاق الراوي،٧٣/٢.

(١١٤) الجرح والتعديل،٣٦٦/٤.

(١١٥) الطبقات الكبير، محمد بن سعد بن منيع الزهري، ت: الدكتور علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م،٦١/٨.

(١١٦) التاريخ الكبير، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمد بن صالح بن محمد الدباسي ومحمود بن عبد الفتاح النحال، الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠ هـ – ٢٠١٩ م،٤٩٠/٨.

(١١٧) الجرح والتعديل،١٨٣/٨.

(١١٨) المصدر نفسه،١٨٣/٨.

(١١٩) الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، ص:٩٧.

(١٢٠) الجرح والتعديل،٣٢٣/١، والكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية – الأولى، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م،١٢/٥، الجرح والتعديل،٣٢٣/١.

(١٢١) التاريخ الكبير،٢٣٠/٦، الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج، ت: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ١٤٠٠ هـ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م،٥١٩/٢، وتهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ،٣٧٣/٥.

(١٢٢) الجرح والتعديل،٥/ ٢٣٤، وتهذيب الكمال،١٠٥/١٧.

(١٢٣) الجواهر المضية في طبقات الحنفية، محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله ابن سالم بن أبى الوفاء القرشي الحنفي، ت: د عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م،٥٣٩/٤.

(١٢٤) البدور المضية في تراجم الحنفية، محمد حفظ الرحمن بن محب الرحمن الكُمِلَّائي، دار الصالح (القاهرة – مصر)، مكتبة شيخ الإسلام (دكا – بنجلاديش)، الطبعة: الثانية، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م،٣٢٨/٢١، قاله أبو اليسر في تحقيق (شرح الأخسيكثي)، للإمام عبد العزيز.